مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

اثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي ميزان المدفوعات خلال الفترة " 1980م -2015م "

سمية عبد المنعم عبد الرحمن محمد و خالد حسن اسماعيل البيلي
جـامعة كسلا – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية التجارة

المستخلص :

تهدف الدراسة إلي معرفة اثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (1980م–2015م) . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لبيانات عينة عشوائية من الكفاءات السودانية المهاجرة ، ومن اهم نتائج الدراسة: لتحويلات العاملين بالخارج دور كبير في توفير النقد الأجنبي، وفك الاختناقات المالية ، وتقليل عجز ميزان المدفوعات ، علي الرغم من أن جزء كبير من هذه التحويلات يتدفق خارج النظام المصرفي ، إذ أن 3,5 فقط من عينة الدراسة يقومون بالتحويل عبر الجهاز المصرفي ، لكن هذه التحويلات لها تكلفة في التأثير علي المتغيرات الاقتصادية الداخلية ، وفقاً لحسن أو سوء استخدام النقد الأجنبي ، مما يعني ضرورة البحث عن سياسات تعيد الثقة في النظام المصرفي لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج ، وتعزز من مساهمتها في الاقتصاد.

ABSTRACT:

The study aimed at identifying the impact of the remittances of Sudanese expatriates, on the Sudanese balance of payments during 1980-2015. Descriptive and analytical methods were used to analyze the data of a random sample of the Sudanese expatriates. The study most important results include that the Sudanese expatriates' remittances play a vital role in providing foreign exchange, releasing financial hardships, and reducing the balance of payments deficit; despite the fact that a large portion of this remittances flow outside the banking system, where only 3.5% of the sample transfer their remittances via the banking system. However, these remittances have a cost effect on indigenous economic variables depending on how well (or bad) it had been used. Therefore, new policies are required for restoring the trust in the banking system to attract more expatriates savings, thus, enhancing its contribution in the economy.

الكلمات المفتاحيه : التحويلات ، مدخرات السودانيين العاملين بالخارج ، السوق الموازي ، ميزان المدفوعات.

المقدمة :

يعتبر الكثير من الاقتصاديين والمهتمين بأمر الهجرة والمهاجرين ان التحويلات هي الميزة الكبرى التي تجنيها بلدان الأصل من هجرة مواطنيها باعتبارها من اهم مصادر النقد الأجنبي اللازم لعمليات التنمية ، وتخفيف للعجز

في ميزان المدفوعات ، إلي جانب مساهماتها الأخرى في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر والبطالة وغيرها من الآثار الايجابية. الا ان هذه الايجابيات وغيرها تعتمد علي استمرارية تدفق هذه التحويلات ، و ما يرتبط بها من سياسات في كل من دول الأصل ودول الاستقبال ، أو مستويات التعليم والتأهيل والوضع الوظيفي والقانوني للمهاجر.وفيما يتعلق بهجرة السودانيين للخارج فقد ارتبطت بحجم مساهمة التحويلات في الاقتصاد القومي ، حيث تحتل التحويلات الخاصة تحت بند المتحصلات الخاصة ضمن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، والتي تمثل التحويلات عبر الطرق الرسمية ، مكانة رفيعة خاصة بعد تراجع موارد الصادر لعدد من الأسباب الداخلية والخارجية , إذ تغطي التحويلات عبر الطرق الرسمية حوالي 30% من احتياجات السودان من النقد الأجنبي، أما مجموع التحويلات عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية تحتل 80% من مصادر النقد الأجنبي بالسودان حسب التقرير الاستراتيجي للسودان عام 1998م(مستورة سهل، 2011م) ، ولكن ظلت تحويلات المغتربين السودانيين دائما اقل من مستوى التطلعات ، ولا تتناسب مع الوجود السوداني بالخارج من حيث الإعداد، والتي يقدرها البنك الدولي ب 1,8 مليون مهاجر، أما التقديرات المحلية تشير إلي أكثر من أربعة ملايين . أما بعد اكتشاف البترول في السودان تراجعت مكانة التحويلات كمصدر للعملة أ بل أصبحت في المرتبة الثالثة في قائمة مصادر النقد الأجنبي بعد البترول والاستثمارات الأجنبية ، لكن الان وبعد خروج نسبة كبيرة من إيرادات البترول بانفصال الجنوب يمكن ان تعود إلي المقدمة في توفير موارد النقد الأجنبي ، واستعادة التوازن الخارجي من خلال معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ، عن طريق سياسات التحفيز والتشجيع. وتهدف هذه الدراسة لمعرف اثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980م -2015م).

مشكلة الدراسة :

ظلت تحويلات المغتربين السودانيين دائماً اقل من مستوى التطلعات ، ولا تتناسب مع الوجود السوداني بالخارج من حيث الإعداد ، إذ يعول عليها بعد خروج نسبة كبيرة من إيرادات البترول بانفصال الجنوب ، في استعادة التوازن الخارجي من خلال معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ، عن طريق سياسات التحفيز والتشجيع ، ذلك ان جزء كبير جدا من هذه التحويلات تأتي عبر الطرق غير الرسمية ولا تدخل ضمن الحساب الجاري. ويمكن صياغة المشكلة من خلال السؤال التالي:

ما هو أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي ميزان المدفوعات خلال الفترة 1980-2015 م؟

أهمية الدراسة :

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في محاولة تسليط الضوء علي أهمية التحويلات كمصدر للعملة ,ومواجهة الإيرادات, و تقليل العجز في ميزان المدفوعات. إما الأهمية العملية لهذه الدراسة تكمن في ضرورة وجود استراتيجيات فاعلة تعمل علي جذب مدخرات العاملين بالخارج ووضعها في مسارها الصحيح.

اهداف الدراسة :

التعرف علي العوامل المؤثرة علي قرار التحويل والآثار المترتبة علي قرار التحويل علي الاقتصاديات المرسلة(السودان) ، والآثار المترتبة علي التحويلات علي ميزان المدفوعات ، واقتراح سياسات واستراتيجيات فعالة لجذب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر النظام المصرفي .

فرضية الدراسة: هنالك أثر ايجابي لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي ميزان المدفوعات خلال الفترة 1980م - 2015م .

منهجية الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد علي المصادر الثانوية كالكتب والمجلات ، والمصادر الأولية المتمثلة في استبيان لعينه عشوائية من المهاجرين السودانيين العاملين بالخارج (100 مغترب) في أقطار مختلفة ، الذي تم تصميمه عبر برنامج Google form وتم توزيعه عبر وسائل التواصل الاجتماعي social media .

الدراسات السابقة :

دراسة : محمد جبريل احمد (2005م).

هدفت الدراسة لمعرفة أحوال السودانيين العاملين بالخارج والتطور في أعدادهم واتجاهاتهم, والتعرف علي مدى مشاركة تحويلاتهم في توفير التمويل بالنقد الأجنبي. وقد افترضت الدراسة وجود علاقة بين ظاهرة هجرة السودانيين إلي الخارج والأسباب الاقتصادية. وان تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لها دور كبير في توفير النقد الأجنبي, وبالتالي في مسيرة الاقتصاد السوداني. واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي .

توصلت الدراسة بالاعتماد علي أداة الاستبيان لعينة من 150 مهاجر ان هناك عوامل عدة لهجرة السودانيين إلا ان العامل الاقتصادي هو الأقوى . كما توصلت إلي أن إيرادات تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لها دور كبير في توفير النقد الأجنبي الا أنها تعتمد علي سياسات الدولة التشجيعية فيما يتعلق بالتحويل والاستيراد. أما فيما يتعلق بأثرها في الاقتصاد السوداني فان لها اثر ايجابي كبير حسب نوع المتغير (ميزان المدفوعات ,الصادرات والواردات, القروض العامة والاستثمار) و يعتمد ذلك علي سياسات الدولة تجاه هذه المتغيرات . من أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة , ضرورة ترشيد الهجرة وتنظيمها ,واحتواء أثارها ,ومعالجة المشكلات المترتبة عليها.إعادة النظر في الالتزامات المالية المفروضة علي المغتربين بما يحقق العدالة ويتناسب والمتغيرات ألاقتصاديه في المهجر.عمل مسح إحصائي لمعرفة أعداد السودانيين العاملين بالخارج لمعرفة أعدادهم ومهنهم وتحديد مستويات دخولهم ومدخراتهم,والعمل علي جذبها. تمليك المغتربين مشاريع استثمارية جماعية من خلال إقامة شراكات ذكية بينهم لتفادي الاستثمارات الفردية التي تتميز بضعف رأس المال وارتفاع نسبة المخاطر,وتبسيط الإجراءات المتعلقة باستثمارات السودانيين العاملين بالخارج.

دراسة : محمد الخيشاني ، (2010م).

ركزت الدراسة علي تحليل دور التحويلات علي المستوى الكلي (Macro),حيث اعتبرت التحويلات مصدرا مهما من العملات الصعبة في بلدان الأصل ودخلا لكثير من الأسر فيها.وقد هدفت الدراسة لتقييم الدوافع التي تحفز المهاجر علي الادخار والتحويل، حيث ارتفعت قيمة التحويلات في بلدان المشرق العربي الأربعة (سوريا، لبنان ، الأردن ومصر) بنسبة تفوق 200% خلال الفترة من 1990 إلي 2000م و تمثل ذلك ، التحويلات عبر الطرق الرسمية .أما التحويلات عبر الطرق غير الرسمية تشكل نسبة كبيرة من نسبة التحويلات فقد وصلت إلي 80% في سوريا و33% في لبنان، و22%في الأردن ، و70% لبنان. وترى الدراسة ان حجم توفير المهاجر يتوقف علي الظروف العامة للحياة في بلد الاستقبال ودرجة اندماج المهاجر وتبنية نمط الاستهلاك السائد.وان مستوى

الادخار للمهاجر يتوقف علي الأهداف التي حددها المهاجر لمشروعه الهجري إذ أن خطط المستقبل للمهاجر تعتبر عاملا حاسما في استعماله لدخلة . وان مشروعة الاقتصادي مبنيا علي ادخار الحد الأقصى من الدخل , ولكن حجمه يختلف تبعا لاختلاف نماذج المهجرين . وهذه بدورها تعتمد علي عدة عوامل (شخصية أو اقتصادية) منها عدد من يعولهم من الأفراد ، ظروف العمل والإقامة في البلد المستقبل ، ظروف الاستثمار وكلفة التحويل لبلد الأصل.

يلاحظ ان الدراستين السابقتين تناولتا التحويلات من جانب الدوافع والمحددات وراء قرار التحويل , بينما الدراسة الحالية ستركز علي آثار هذه التحويلات علي ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1980 إلي 2015م .

تعريف التحويلات:

تعتبر التحويلات مفهوما مبهما يصعب ضبطه .وذلك بسبب تنوع أشكاله والقنوت المستخدمة في التحويل.فهناك قنوات مهيكلة تتكون من القنوات الرسمية المسجلة في ميزان الأداء لبند للتحويلات بدون مقابل، إضافة إلي التحويلات العينية للمهاجر والتي تمثل الممتلكات المادية التي يدخلها المهاجر إلي بلد الأصل (مثل الأثاث أو الأجهزة الكهربائية والعربات) .وقنوات غير مهيكلة ، وهي لا تظهر ضمن الإحصاءات الرسمية لبند التحويلات منها ما يتم تحويله عبر الوكلاء والصرافات الأهلية (المقاصة بين المواطنين) ,أو ما يدخل من قبل المهاجر عند عودته في أوقات العطلة ,أو ما يرسله مع الأشخاص. وهذا التباين ما يجعل حجم التحويلات غير قابل للتحديد بدقة.

وهناك اتفاق عام من جانب المؤسسات الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) المعنية برصد وإحصاء تحويلات المهاجرين إلي أنها تتكون من مجموع ثلاثة بنود فرعية تعرف كالأتي وفقا لتعريف البنك الدولي في 2010م :

- تحويلات العاملين Remittances of Workers : وهي التحويلات الخاصة الحالية من العمال المهاجرين الذين لا يعتبرون مقيمين في البلد المضيف إلي المتلقين في بلدهم الاصلي.
- تعويضات المستخدمين Employees Compensation
- تحويلات المهاجرين Migrant Transfers :هي القيمة الصافية لما يقوم المهاجرين بتحويله من أصول من بلد لأخر عند وقت الهجرة , لفترة زمنية محددة لا تقل عن العام.

إذا كان المهاجرين يعيشون في البلد المضيف لعام واحد أو أكثر فإنهم يعتبرون مقيمين بغض النظر عن وضعهم بوصفهم مهاجرين , اما إذا كانوا قد عاشوا لأقل من عام واحد في البلد المضيف فينبغي تصنيف كامل الدخل الذي يحصلون عليه في البلد المضيف باعتباره تعويضات للعاملين. ولكن كثير من البلدان تقوم بجمع المعلومات علي أساس جنسية المهاجرين وليس علي أساس نوع إقامتهم أو مدتها(خالد لورد، 2012م).

العوامل المحددة لحجم التحويلات:

وهنا تضاف صعوبة أخري إلي التحويلات بجانب صعوبة التعريف والقياس, تتمثل في عدم القدرة علي تحديد جميع الدوافع والمتغيرات التي تتحكم في متوسط الميل للتحويل , ذلك أن حجم التحويلات دالة في العديد من المتغيرات التي ترتبط بالعوامل الشخصية للمهاجر، أو العوامل المؤسساتية أو العوامل الاقتصادية .

العوامل الشخصية : وهنا يجب التركيز علي ان الهجرة تشكل في غالبيتها مشروعا اقتصاديا هدفه الحصول علي اكبر قدر من الادخار .ولكن قدرة المهاجر علي الادخار ونزوحه إلي تحويله إلي بلد الأصل ، إضافة إلي مدى انتظامه ، يختلف حسب نمازج المهاجرين(محمد الخشاني ، محمد بن سعيد ، 2010م) ، وتبعا للعوامل التالية:

أ- مدة الإقامة (مؤقتة أو دائمة).

ب- طبيعة العمل الذي يقوم به المهاجر ودخله ، نسبة الأجر الحقيقي والامتيازات التي يتمتع بها .

ت- المستوي التعليمي للمهاجر وأسرته .

ث- الحالة الاجتماعية : مرتبطة بعدد الأشخاص الذين يعيلهم ، ومكان إقامتهم في بلد الأصل أو الهجرة .

ج- نسبة اندماج المهاجر وتبنيه لنموذج الاستهلاك السائد في بلد المهجر.

ح- قرار العودة وتوقيته: يحدد حدة الميل للادخار والتحويل ، بحيث يظل سلوك المهاجر كمدخر هو السلوك الرئيسي والسائد علي الاستهلاك.

العوامل الاقتصادية :تمثل الدوافع الشخصية للمهاجرين التحليل الجزئي وقد لا تكون ذات فاعلية كبيرة في رسم السياسات الهادفة إلي تعظيم التحويلات وتغيير مكوناتها ، لذا لابد من مناقشة المتغيرات الاقتصادية علي المستوي الكلي ، وهذه المتغيرات متعددة وبعضها متداخل ، كما أن بعضها غير قابل للقياس (حافظ عمر محمد 2011م) نذكر منها الأتي:

أ- أسعار الصرف وتطوراتها ، وقيود أو إعفاءات صرفها.

ب- تكلفة التحويل، ومدي انتشار شبكات التحويل الرسمية(بنوك ,صرافات).

ت- مناخ الاستثمار ، ومدي توفر الفرص أمام المهاجرين.

ث- استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية .

العوامل المؤسساتية: وهذه تتعلق أساسا بالقيام بالمبادرات التالية:

أ- إحداث مؤسسات مهمتها تقوية العلاقة بين المهاجرين وبلدهم الأصل.

ب- إحداث هياكل وسياسات لتشجيع الاستثمار ، والتحويل عبر الطرق الرسمية ، في محاولة لاستقطاب هذه التحويلات عبر الطرق الرسمية.

نوافذ التحويل:

هناك نافذتين رئيستين تتدفق من خلالهما التحويلات المهاجرين إلي دول الأصل (كالسودان) وهي:

1- نافذة التحويلات الرسمية: وهي التي تتم عن طريق البنوك، مكاتب البريد ، والمؤسسات المالية غير البنكية ومكاتب التحويل. مثل ويسترن يونيون (Western Union) التي تستحوذ أكثر من 170.000 فرع لها في العالم وبالتالي على حوالي 30% من حجم التحويلات في العالم، وكذلك شركة مونيغرام (Money Gram). وهذا النوع من التحويلات هو الذي يمكن حسابه وهو ما يعتمد عليه البنك الدولي في حساب التحويلات الرسمية إلى دولةٍ ما.

2- نافذة التحويلات غير الرسمية: المقصود بالتحويلات غير الرسمية كل انتقال للأموال لا يأخذ شكلاً رسمياً ولا يتم تسجيله في الحسابات القومية، وهذه القناة يصعب حساب الكمية المحولة عبرها لأنها تتم بوسائل مختلفة مثل

أن يحضر المهاجر معه (بعض) ما ادخر من مال خلال قضاء إجازته، أو أن يتم التحويل عبر المسافرين إلى الدول النامية من الأهل والأصدقاء، أو عبر قنوات تحويل غير قانونية لكنها منظمة بشكل جيد وفعال تضمن تسليم المبلغ المحدد في وقت وجيز مقابل رسوم زهيدة نسبيا، وكذلك عبر آلية تسليم المبلغ في البلد المستورد لأغراض تجارية لأفراد من نفس الجنسية مقابل تسليم ما يعادله لمن يليه في البلد المصدر بالعملة المحلية. ولا شك إن الوضع غير القانوني لبعض المهاجرين قد يشكل عائقا أمام التحويل عبر القنوات الرسمية الذي يتطلب إبراز أوراق ثبوتيه للشخص المحول. وتتسم هذه التحويلات بالسرعة وأيضاً بالاقتراب بصورة أكبر من العميل كما أنها لا تشترط أن يكون لدى من يحول الأموال حساب مصرفي، إلا أنها في المقابل تفتقد نظريا لعنصر الأمان الذي يتوافر لدى القنوات الرسمية للتحويلات. بينما يقدر البنك الدولي التحويلات عبر القنوات غير الرسمية بحوالي 50% من جملة التحويلات عبر القنوات الرسمية ويقدر البنك الأوروبي للتنمية التحويلات غير الرسمية في المغرب بحوالي 34% من نسبة التحويلات الرسمية، ونسبة 20% في تونس، 57% في الجزائر، و 56% في مصر. وتشير الدراسات إن التحويلات عبر الطرق غير الرسمية ترتبط بشكل عكسي بفارق سعر الصرف بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي. فكلما كان الفارق قليلا كلما زاد التحويل عبر القوات الرسمية، وكذلك كلما كان الاقتصاد منفتحا كلما قل التحويل عبر القنوات غير الرسمية.(عثمان حسن عثمان، 2012م) .وعلي الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه تحويلات العاملين بالخارج ,في التأثير علي المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك والاستثمار والأسعار. فان هناك تفاوت كبير في تقديرها من دراسة إلي أخري , ذلك ان جزء كبير من هذه التحويلات يأتي بطرق غير رسمية وتظهر ضمن حساب الأخطاء والمحذوفات في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلي تضخيم هذا البند . وفي هذا الصدد قدر البنك الدولي ان نسبة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج من احتياطي النقد الأجنبي تقدر بحوالي 208 %, اما مدخرات العاملين بالخارج خلال الفترة من 1980 – 1990 بلغت 46 بليون دولار ، تم تحويل 27 % منها 14.8 بليون دولار . ولكن بوجه عام إن تحويلات العاملين بالخارج تتجه للصعود بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 16% وقد تسارع هذا النمو في النصف الثاني من العقد الأول في الألفية (والتي تمثل فترة انتقالية للسودان تمهيدا لانفصال الجنوب) وكان أسرع ما يكون إبان الأزمة المالية وما بعدها. حيث ارتفعت التحويلات من 1,02 مليار دولار إلي 3.2 مليار دولار بنسبة بلغت في هذه الفترة 51% من إجمالي تحويلات القطاع الخاص. وكان ذلك بسبب استقرار الوضع الاقتصادي وثبات سعر الصرف, والمناخ الاستثماري الجيد الذي كان سائدا(صديق مضوي ، 2016م) إذ بلغ معدل النمو خلال تلك الفترة 25% , وهذان المعدلان يفوقان معدل النمو في الاقتصاد ككل, خلال العقد الماضي الذي كان حوالي 7-8% ، بل يفوق معدل التضخم في معظم السنوات ، مما يعني ان الاقتصاد السوداني قد استفاد فائدة حقيقية من تحويلات المغتربين الجارية. والتي بلغت في مجملها ما يزيد عن 18 مليار دولار بمعدل سنوي 1.7 مليار دولار كان اغلبها في الأعوام الأخيرة من العقد الماضي. حيث بلغ نصيب الفرد من هذه التحويلات 0.456 مليون دولار فإذا أخذنا في الاعتبار من ينتمون إلي المغترب بصلة القرابة تكون استفادتهم من هذه التحويلات أكثر من نصيب الفرد منها عموما من كل سكان السودان(عز الدين حسن، 2011م). وهذه الأرقام وان كان يصعب تأكيدها تدل علي الأثر الكبير للتحويلات المغتربين في الاقتصاد السوداني والوضع الاجتماعي . ذلك أن هناك

الكثير من هذه التحويلات لا يدخل ضمن الحساب الجاري مثل التحويلات العينية ,أو تلك التحويلات التي تأتي عبر الطرق غير الرسمية.(المرجع السابق).

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بواسطة استبيان لعينه عشوائية من المهاجرين السودانيين العاملين بالخارج الذي تم تصميمه عبر برنامج Google form وتم توزيعه عبر وسائل التواصل الاجتماعي social media . وتشمل عينة مكونة من 100 من الكفاءات السودانية المهاجرة في أقطار مختلفة.

ووفقا لعينة الاستبيان المكونة من 100 مهاجر من الكفاءات ، فقد توصلت الدراسة إلي أن عدد الذين يقومون بالتحويل بشكل دائم 67% من عينة الدراسة 26.4% يقومون بالتحويل بصورة متقطعة ، مما يدل علي التدفق الدائم لهذه التحويلات الا أنها تتم عبر الطرق غير الرسمية بنسبة61.2% عبر السوق الموازي 31.8% باليد أو مع الأصدقاء ، بينما 3.5% فقط عبر الطرق الرسمية ، وما تبقي يقومون بالتحويل بطرق أخرى. ويعزى ذلك للأسباب الآتية : (وفقا لرأي 66.3% من العينة) ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي عنه في البنوك ، يليه السرعة في التسليم عبر السوق الحرة عنها عبر الطرق الرسمية بنسبة 43.4% ، بينما فقط 28.9% يرون في ارتفاع عمولة التحويل سببا في اتجاههم للأسواق الحرة في التحويل, ويأتي سبب تعقيد الإجراءات رابعا بنسبة 21.7% ، الأمر الذي يؤكد علي اثر التحويلات علي كثير من المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد السوداني ، وأهمها ميزان المدفوعات.

آثار التحويلات ت علي الاقتصاد السوداني:

الأثر علي ميزان المدفوعات: وميزان المدفوعات هو سجل لكل المعاملات الاقتصادية للمقيمين داخل حدود الدولة مع بقية العالم خلال فترة محددة, وتستخدم فيه أساليب المحاسبة , فكل المعاملات تقيد وفقا لنظام القيد المزدوج كما أن المعاملات تصنف إلي دائنة إذا كانت عملات أجنبية يتم تحصيلها لصالح السودان ، ومدينة إذا كانت مدفوعات تنساب إلي الخارج, وتكون كافة المعاملات الدائنة والمدينة في جملتها متساوية بحيث يكون المتحصل النهائي صفرا, وبذلك يكون ميزان المدفوعات ككل متوازنا, ومن ناحية ثانية يقسم ميزان المدفوعات إلي أربعة موازين فرعية يجمع في كل منها المعاملات المتجانسة. فالميزان الأول هو الميزان التجاري الذي يتضمن الصادرات والواردات بكل أنواعها ، ثم ميزان الخدمات والتحويلات أو ما يعرف أحيانا بميزان المعاملات غير المنظورة, ويشمل تحويلات المغتربين المحصلة ، والسفر والسياحة ، إضافة إلي تعويضات العاملين في السفارات والمؤسسات الدولية التي لا تندرج تحت بند التحويلات الجارية ، وجملة الحساب التجاري، وميزان المعاملات غير المنظورة تشكل الحساب الجاري . أما الميزان الفرعي الثالث فهو ميزان رأس المال الذي يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ، إضافة إلي استثمارات المحافظ قصيرة الأجل. وجملة هذه الموازين الثلاثة تشكل العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات الذي يجب موازنته لتكون محصلة الحساب صفر (عز الدين حسن ، 2011م) .

ظل السودان يبحث عن تطوير طرق وبدائل مختلفة لتلافي العجز في ميزان المدفوعات ، والتغلب علي انعكاسات فقدانه لموارده النفطية والتي تعادل 75%من صادراته ، والذي ترتب عليه تدهور متزايد في ميزان المدفوعات وسعر الصرف للجنيه السوداني وعرض احتياطي النقد الأجنبي ، ومن ضمن هذه البدائل المقترحة ولعله أهمها وأكثرها فاعلية في المردود هو إشراك قطاع السودانيين العاملين بالخارج في دعم توجهات السودان للخروج من هذه

الأزمة , عبر شراكة فاعلة تقوم علي المنفعة المتبادلة ,وفق منهجية تعلي أولوية مصلحة المغترب. والجدول التالي يوضح حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة من 1980 إلي 2015م.

جدول رقم(1): حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة من 1980 إلي 2015 (بملايين الدولارات)

السنة	حجم التحويلات	السنة	حجم التحويلات
1980	309.9	1998	710.9
1981	357.3	1999	1026.4
1982	390.9	2000	595.8
1983	286.5	2001	964.9
1984	513.0	2002	1718.1
1985	925.5	2003	1867.8
1986	954.4	2004	2901.0
1987	784.9	2005	3522.3
1988	976.5	2006	2730.7
1989	1505.8	2007	770.6
1990	1175.4	2008	805.3
1991	850.7	2009	2354.6
1992	17966.6	2010	5045.0
1993	23800.0	2011	2970.6
1994	14596.7	2012	5598.7
1995	4151.06	2013	13358.3
1996	46.0	2014	9244.2
1997	199.2	2015	6955.7

المصدر: اعداد الباحثان اعتماداً علي بيانات الجهاز المركزي للإحصاء

من الجدول رقم(1) نلاحظ التذبذب الواضح في حجم التحويلات من سنة لأخرى علي الرغم من الزيادة في أعداد المهاجرين السودانيين , فمثلا في عقد الثمانينات كانت التحويلات في زيادة مستمرة ما عدا سنة (1983 , 1987) بسبب عدم الاستقرار السياسي , إضافة إلي عدم استقرار سعر الصرف , أما عقد التسعينات فقد كانت قيمة التحويلات ترتفع وتنخفض بشكل كبير من سنة لأخرى ويرجع ذلك لعدة أسباب منها (حرب الخليج, والتطورات والتغيرات في نظام سعر الصرف للجنيه السوداني من التحرير الكامل إلي السعر المزدوج ثم نظام السعر اليومي) إما العقد الأول من الألفية الثالثة, فقد تميز بالارتفاع المستمر في التحويلات باستثناء سنة (2007, 2008) إما ما تلاه من السنوات فقد تذبذبت فيه قيمة التحويلات بنسبه كبيره جدا، ويعزى ذلك الانخفاض في حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج إلى زيادة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي أو الحر والعكس صحيح. لأن العلاقة بين تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والفجوة بين السعرين علاقة عكسية ، أي كلما قلت الفجوة زادت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية.(محمد الحسن الخليفة ، 2011م). والواقع أن هذه التحويلات من الناحية النظرية البحتة ,تمثل مكسبا هاما من مكاسب الهجرة لدول الأصل وإضافة صافية إلي الدخل القومي لأنها تضاف مباشرة إلي الدخل القابل التصرف فيه الذي يمكن استخدامه في الاستهلاك ا والادخار الإضافي للدول الأصل، كما تمثل عنصر فعال وايجابي في تنمية الاقتصاد. إلا أن دورها الايجابي يعتمد علي مدى حسن أو سوء استخدامها وتوجيهها لأهداف التنمية. وتتمثل أهم الايجابيات لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي ميزان المدفوعات كالأتي :

1- تلعب دورا متزايدا في الحلول محل التدفقات الرأسمالية من الخارج لسد العجز في ميزان المدفوعات , وتعبئة الموارد المالية للازمة لتمويل احتياجات التنمية واستثماراتها. حيث يمثل ميزان المدفوعات حصيلة إفرازات الأداء في النشاط الاقتصادي الخارجي المتعلق بالتصدير والاستيراد. كما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي للإنتاج , الاستثمار والادخار. إلا انه يتأثر بالأداء المالي والنقدي و وما يصبحه من تغيرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف , إضافة إلي التفاعل المباشر مع الأوضاع الهيكلية في الاقتصاد سلبا أو إيجابا. وقد بدا التدهور في موقف الحساب الخارجي في الاقتصاد السوداني منذ منتصف السبعينات نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية ومن أهمها :

- النمو المتدني والبطيء للإنتاج وسلع الصادر الأساسية.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك في القطاعين الخاص والعام ,والذي تم تمويله بالاستدانة المحلية والخارجية , مما زاد أعباء خدمة الديون الخارجية والنمو الحاد لهذه الديون, نسبة لعدم القدرة علي سدادها.
- نقص العمالة الماهرة نتيجة لهجرة العقول إلي الخارج.
- سياسة القيود علي الأجور وهوامش الربح التي أدت إلي التشوهات في الاقتصاد والتي أثرت سلبا علي الأداء الإنتاجي والصادر.
- الارتفاع الحاد في أسعار سلع الواردات خاصة الأساسية كالبترول والسكر، ومدخلات الإنتاج الزراعي, فقد شكلت فاتورة واردات الموارد البترولية وحدها خلال فترة السبعينات من القرن الماضي حوالي 70% من حصيلة الصادرات.
- نظم سعر الصرف غير الواقعي والذي يعتمد علي أكثر من سعر.

2- يمكن للتحويلات أن تلعب دوراً كبيراً في رفع الطاقة الادخارية للمجتمع السوداني ، من خلال تقييم الهدف الفردي للهجرة ومحاولة تحقيقه.

3- تلعب التحويلات دورا فعالا في تحسين الأوضاع المعيشية ، وتخفيف الفقر لفئة كبيره من المجتمع. إذا أخذنا في الاعتبار المعالين من ذوي القربى والالتزامات الأسرية والاجتماعية.

4- قد تؤدي التحويلات إلي تخفيف حجم التباين بين المناطق الريفية والحضرية إذا ما وجهت لتنشيط هذه الاقتصاديات.

علي الرغم من هذه الايجابيات للتحويلات علي ميزان المدفوعات إلا أن لها تأثير سالب عليه يتمثل في الأتي:

1- علي الرغم من أهمية التحويلات في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات ورفع الطاقة الادخارية فإنها تعتبر مصدر غير ثابت للدخل والادخار القوميين ، في الأجل الطويل, بسبب صعوبة التنبؤ بحجمها في الأجل الطويل, وحتمية تغير حصيلتها خلال هذه الفترة ليصبح دورها مرحليا ، مما يجعل الاعتماد عليها يعرض ميزان المدفوعات لمخاطر عديدة , وبسبب عدم استقراره . ذلك أن التوقعات في الأجل القريب يمكن إجراءها اعتمادا علي رصيد المهاجرين في الخارج وتركيبهم العمري والمهني ومعدلات التحويل لمختلف الفئات (محمد جبريل ، 2005م) ، إلا أن إجراء توقعات طويلة الأجل لحجم التحويلات يعتبر شبه مستحيل ، خاصة أن قرار التحويل

يخضع لاعتبارات شخصية وفردية بعيدة عن خطط الدولة للاقتصاد والتنمية. هذا بالإضافة إلي عدم وجود اتفاق عام بين أجهزة الدولة علي حجم هذه التحويلات .

2- يترتب علي نمط الإنفاق الاستهلاكي لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج (بنسبة 91.8% من عينة الاستبيان كانت تحويلاتهم لدواعي استهلاكية – مصروفات) تغذية الضغوط التضخمية في توزيع الدخل والفاعلية الإنتاجية ، وسياسات الدولة فيما يتعلق بها.

3- عادة ما يفوق الميل الحدي للاستيراد من قبل العاملين بالخارج الميل الحدي للاستيراد الممول من الدخل المكتسب محليا مما يرفع نصيب الواردات الكلية في الناتج القومي الإجمالي ويخفض بالتالي الفائض في الحساب التجاري أو يزيد من العجز فيه.خاصة إذا أنفقت التحويلات علي سلع الاستهلاك ، أو إذا زاد استيراد غير المهاجرين بسبب المحاكاة.

4- يمثل الخطر الرئيسي في الاعتماد علي التحويلات كمصدر حيوي للنقد الأجنبي في تواني الدولة عن تنمية الطاقات الإنتاجية المحلية ، وتنمية الطاقات التصديرية للاقتصاد القومي مما ينعكس علي الميزان التجاري مستقبلا.

5- جانب آخر, تؤثر التحويلات علي سعر الصرف من خلال ما تلجا إليه بلدان الأصل من تخفيض لعملتها بهدف جذب مدخرات العاملين بالخارج , فضلا عن كل المخاطر المتعلقة بتخفيض العملة ، فان إغراءات سعر الصرف في السوق السوداء تفقد هذا الإجراء فاعليته في جذب مدخرات العاملين بالخارج(إذ أن 91% من عينة الاستبيان يقومون بالتحويل خارج النظام المصرفي منهم 61% عبر السوق الموازي) الأمر الذي يدفع بصانعي السياسة إلي مزيد من التخفيض في قيمة العملة في فترات متقاربة للمحافظة علي مستوى التحويلات من الانكماش, خاصة في حالة عدم وجود بدائل للحصول علي النقد الأجنبي . ويرجع ذلك إلي سوء إدارة الاقتصاد فيما يتعلق بالتوقعات بشان زيادة حجم الصادرات ، وانخفاض حجم الواردات. ومحصلة ذلك مزيد من الآثار السالبة علي ميزان المدفوعات (زيادة العجز) .

من هذا نخلص إلي أن للتحويلات ادوار مهمة في تقويم الاقتصاد الخارجي ومن ثم التنمية . إذا تم وضع السياسات الاقتصادية والمالية ، الكفيلة بوضعها في المسار الصحيح للتنمية, مع الأخذ في الاعتبار آثارها الهيكلية علي المتغيرات الاقتصادية الأخرى خاصة الكلية منها, (كالطلب النهائي ، والاستهلاك ، والإنتاج الاستثماري).

الأثر علي عائدات الصادر وحجم الواردات:

تمثل التحويلات إلي جانب زيادة الصادرات وتخفيض الواردات المكونات الثلاثة اللازمة لتقويم العجز في ميزان المدفوعات. وتزداد أهمية التحويلات نسبة للصعوبات التي تواجه قطاع الصادرات في السودان الذي اتسم بالجمود خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، نتيجة لجمود قطاع الصادر بسبب بطء وتدهور أحيانا في نمو قطاع الإنتاج ، خاصة أهم المحاصيل النقدية وهو القطن, الذي تزيد مرونة الطلب علية عالميا إلي جانب انخفاض إنتاجيته وحصيلته داخليا . بحيث لم تغطي حصيلة الصادرات السودانية سواء 46% من حجم الواردات مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، إضافة إلي الفجوات التمويلية الحادة للنقد الأجنبي والمحلي

علي حد سواء والذي أدى لزيادة العجز في الميزانية العامة للدولة, بسبب ضغط الواردات, حيث وصل العجز في الميزان التجاري إلي 9% من الناتج الإجمالي خلال نفس الفترة .هذا إلي جانب تفاقم حجم الديون الخارجية ,إلي الحد الذي يري فيه البنك الدولي أن المطلوب من النقد الأجنبي وصل في السودان حوالي ضعف ما أمكنه الحصول عليه لتصل خدمة الدين العام إلي ما يتراوح بين 50% إلي 100% من حصيلة الصادر. ويلاحظ أن في النصف الأول من التسعينات قد شهد فشل الصادرات في تحقيق المستوى الذي وصلت إليه في السبعينات ، نسبة إلي العديد من الأسباب الداخلية والخارجية ,منها انخفاض حجم مساهمة السلع النقدية في تركيبة سلع الصادر خاصة القطن والصمغ العربي التي تراجعت كميتها من 46% إلي 29% من جملة الصادرات(مستورة سهل ، 2011م). إضافة إلي عدم تنوع الأسواق ,إلي جانب السياسات الاقتصادية والتجارية المعوقة للصادر، خاصة في مجال الرخص والتسعير والقيود علي هوامش الأرباح , فضلا عن نظام الصرف الغير واقعي, حيث كانت تعامل سلع الصادر بسعر الصرف الرسمي , مع القيود التي كانت تفرضها لائحة التعامل بالنقد الأجنبي ، مثل حجز نسبة من الموارد لتباع لبنك السودان بأسعار غير مجزية وغير محفزه للإنتاج والتصدير وغيرها من الأسباب(محمد جبريل ، 2005م). إضافة لذلك فان توفر مصادر قطاع التصدير سواء من الداخل ، أو الخارج تشكل جزءاً هاما من بناء القاعدة الاستثمارية لإنتاج السلع والخدمات المصدرة والقابلة للتصدير , ويكون الاعتماد قائماً علي مصادر التمويل المحلية والخارجية في هذا القطاع إلي ان يتمكن من مواكبة التغيرات العصرية والتكنولوجية في تلبية احتياجات السوق الخارجي .لذا يحتاج قطاع التصدير في السودان إلي الدعم والتشجيع المستمرين فان الحاجة تتطلب زيادة الحرص علي توفير القدر الأكبر من مصادر التمويل المحلية والخارجية . وبما أن تحويلات العاملين بالخارج تشكل مصدرا مهما وأساسيا في بناء البنية التحتية لقطاع التصدير, وتوفير الاحتياطي النقدي اللازم له بما يسمح باستمرار نموه وتحقيق وفورات الحجم في الإنتاج,. لذا صار بالإمكان القول أن تحويلات العاملين بالخارج هي الأخرى تسهم فعلا في زيادة القدرة التصديرية ، هذا إلي جانب أنها تمثل مصدرا هاما في تمويل الواردات التي شكلت التحويلات نسبة كبيرة من تكلفة الواردات الأساسية .علي الرغم من نمط تخصيص هذه التحويلات الذي يخضع للاعتبارات الشخصية من قبل الفرد والأسرة وليس لاعتبارات السلطة الاقتصادية(مستورة سهل ، 2011م). والتي يمكن من خلال السياسات الاقتصادية والمالية ، توجيه هذه المدخرات إلي القطاعات , خاصة لفك الاختناقات في العملة الصعبة ولكن إلي حين , وهذا هو فخ التحويلات, حيث ان نقصانها عن المستوي المطلوب يؤدي إلي العجز في النقد الأجنبي وبالتالي اللجوء إلي الاستدانة وطلب المعونة الخارجية ، ويظهر هذا في التذبذب الواضح في حجم الواردات خلال فترة السبعينات الثمانينات وبداية التسعينات لعدم وجود سياسة مستقرة تجاه نظم الاستيراد, فعندما تشتد الضغوط علي الحساب الجاري تطبق سياسة تقليص الاستيراد ، ثم عند تشتد ندرة الموارد الأساسية مثل الخبز والموارد البترولية وغيرها ، تقوم الدولة بتعديل نظام سعر الصرف لزيادة تدفقات التحويلات الخاصة أو تسمح بنظم استيراد جديدة .ومن كل ما تقدم نجد أن السودان يعاني ضعفا وعجزا مستمرا في الميزان التجاري ,حيث يستورد أكثر مما يصدر الأمر الذي يجعل هناك حاجة دائمة للنقد الأجنبي الذي يعتمد علي توفيره بدرجة أساسية علي مصدرين, من الصادرات التي يجب أن تعكس القدرة الحقيقية للاقتصاد القومي في التعامل مع الاقتصاد الدولي, وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج. إلا أن

الصادرات السودانية تحتاج إلي جهد كبير علي الرغم من استمرار سياسات الدولة في مجال التجارة الخارجية الهادفة إلي تشجيع وتقوية القدرات التنافسية للصادرات السودانية في الأسواق الخارجية بتقليل تكلفة التصدير بإلغاء الرسوم والضرائب ، والالتزام بمواصفات الصادر العالمية لتحقيق عائد مجزي للمنتج الصادر. (محمد جبريل ، 2005م) خاصة وأنها تعتمد علي المحاصيل الزراعية التي تخضع للقوانين المناخية ، كما تتطلب هي الأخرى بعض المدخلات من الخارج لتصبح تحويلات السودانيين العاملين بالخارج هي مورد هام وفعال في توفير النقد الأجنبي وتمثل جانب العرض في سوق النقد متأثرة بسياسات سعر الصرف داخليا.

وبما أن التصدير والاستيراد يعكسان وضع الميزان التجاري يصبح من المهم عرض بعض النسب للمقارنة بين العائدات التصدير والتحويلات وحجم الاستيراد, كما يشير الجدول رقم (2) .

جدول رقم (2): نسبة التحويلات إلي قيمة الصادرات والواردات للفترة (1980– 2015), (القيمة بملايين الدولارات)

السنة	قيمة التحويلات	قيمة الصادرات	نسبة التحويلات إلي الصادرات %	قيمة الواردات	نسبة التحويلات إلي الواردات %
1980	309.9	867.5	36	-1775	17
1981	357.3	1097.5	33	-2502.5	14
1982	390.9	425.56	92	-862.22	15
1983	286.5	514.62	56	-773.08	37
1984	513.0	519.23	99	-809.23	63
1985	925.5	445.22	208	-792.17	135
1986	954.4	326.8	292	-683.6	140
1987	784.9	252	311	-765.67	103
1988	976.5	427.11	229	-1019.33	96
1989	1505.8	731.56	206	-6402.22	24
1990	1175.4	333.33	352	-980	120
1991	850.7	302.86	281	-885.71	96
1992	17966.6	319.08	5630	820.62	2189
1993	23800.0	417.24	5704	944.87	2519
1994	14596.7	535.62	2725	1095.54	1332
1995	4151.06	555.70	747	1184.80	350
1996	46.0	620.30	7	1504.50	3
1997	199.2	594.20	34	1421.90	14
1998	710.9	595.70	119	1732.20	41
1999	1026.4	780.10	132	1256.20	82
2000	683.2	1806.7	38	1552.7	44
2001	730.5	1698.7	43	2108.7	35
2002	970.2	1949.1	50	2446.4	40
2003	1218.4	2542.2	48	2881.9	42
2004	1580.2	3777.8	42	4075.2	39
2005	1880.5	4824.3	39	6764.4	28
2006	1958,4	5656.5	35	8073.5	24
2007	2321.5	8879.2	26	8775.5	26
2008	3347.7	11670.5	29	9351.6	36
2009	2775.1	8257.1	34	9690.9	29
2010	2614.6	11404.3	19	10044.8	22
2011	1380.1	10193.4	14	9235.9	15
2012	1088.5	4066.5	27	9230.3	12
2013	1376.5	4789.7	29	9918.1	14
2014	888.3	4453.7	20	9211.3	10
2015	651.8	3169.0	21	9508.7	7

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا علي بيانات الجهاز المركزي للإحصاء

يلاحظ من الجدول (2) أن هناك انخفاض مستمر في نسبة التحويلات إلي الصادرات, بسبب الانخفاض المستمر في الأولي علي الرغم من استمرار زيادة أعداد المهاجرين.ويرجع ذلك إلي عدم الثقة في النظام المصرفي وان اغلب التحويلات تتم عبر السوق الأسود الذي يظل سعره مغريا حتى في ظل السياسات التشجيعية للدولة والتي هدفت إلي جذب هذه المدخرات وقد بلغت نسبة التحويلات إلي عائدات التصدير اعلي نسبة في عام 1994 بنسبة 2725% ، كما شهدت عائدات التصدير ارتفاع ملحوظا بسبب دخول عائدات البترول التي ما لبثت ان تناقصت بسبب انفصال الجنوب. اما فيما يتعلق بعائدات الاستيراد, فان هناك حاجة دائمة للنقد الأجنبي بسبب ارتفاع نسبة الاستيراد علي الصادرات وتعتبر التحويلات والصادرات هي المصدر الرئيس للنقد الأجنبي وبما ان الصادرات في تدني مستمر بسبب خروج عائدات البترول واعتمادها علي المنتجات الزراعية والتي تتطلب هي الأخرى استيراد لبعض مدخلاتها . مما يجعل التحويلات هي المصدر الأهم لجانب العرض للنقد الأجنبي . ومن الجدول يلاحظ الانخفاض المستمر في نسبة التحويلات إلي الواردات بسبب انخفاض حجم التحويلات خاصة وان الاستيراد مرتبط نسبيا بحجم التحويلات . إضافة إلي ان الدولة لا تملك سياسة واضحة تجاه الاستيراد ,وإنما تلجا إلي سياسات تقييد الاستيراد عندما تشتد الضغوط علي الحساب الخارجي والعكس عندما يتأزم الموقف بندرة السلع الأساسية (الخبز ، المواد البترولية ، ومدخلات الإنتاج) ، تقوم الدولة بتعديل نظام سعر الصرف لزيادة تدفقات التحويلات الخاصة ، أو تسمح بنظم استيراد جديدة. علي الرغم من ذلك فان نسبة التحويلات تمثل نسبة كبيرة من الميزان التجاري وتكاد تساوي عائدات الصادر في بعض السنوات ، بالإضافة إلي أنها تمثل ثلث قيمة الواردات تقريبا في كثير من السنوات مما يؤكد علي الدور المتعاظم الذي تلعبه التحويلات في تضييق الفجوة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات .

النتائج :

1.هناك دور ايجابي كبير لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج في توفير النقد الأجنبي, وفك الاختناقات وتقليل عجز ميزان المدفوعات, إذ أن 67% من أفراد العينة يقومون بالتحويل بصورة دائمة (شهريه) . ويؤكد هذا الدور الايجابي لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج , الجدول رقم (2) يبين أن نسبة التحويلات إلي الصادرات باعتبارهما أهم مصدرين للنقد الأجنبي مرتفعة في اغلب السنوات علي الرغم من التذبذب الواضح في قيمة التحويلات وذلك علي الرغم من أن نسبة بسيطة فقط من التحويلات هي التي تأتي عبر الطرق الرسمية (3.5) فقط من أفراد العينة يقومون بالتحويل بالطرق الرسمية , بسبب عدم الثقة في النظام المصرفي) إلا أنها تمثل نسبة كبيرة من عائدات القطاع الخاص من العملة الحرة , (حيث وصلت في بعض السنوات إلي 51.6% من إجمالي عائدات القطاع الخاص) وبالتالي ارتفاع نسبة الأثر الايجابي لها وان كان حجم هذه التحويلات لا يتناسب مع حجم الوجود الخارجي للسودانيين, الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسات سعر الصرف للنظام المصرفي مما يعني ضرورة البحث عن سياسات تعزز من مساهمتها الجيدة في ميزان المدفوعات. (91,8 %) من العينة يقومون بالتحويل لدواعي استهلاكية في الصرف علي من يعيلهم, بينما ما تبقي يرجع للاستثمار) .

2. تؤثر التحويلات بشكل مباشر علي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لشريحة كبيرة من السكان. حيث ان 67% من عينة الدراسة تقوم بالتحويل بشكل دائم (شهري), 26.4% يقومون بالتحويل علي نحو متقطع(بين 3 إلي 6 شهور). وهذا يؤكد استمرار تدفق التحويلات , ولكن يوضح ايضا أتجاه التحويلات لقطاع الاستهلاك.

3. إخفاق السياسات التشجيعية التي وضعها بنك السودان لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج وزيادة مساهمتها في ميزان المدفوعات نسبة لإغفال أثارها علي المتغيرات الكلية للاقتصاد خاصة في زيادة الطلب الاستهلاكي ، وزيادة نسبة الواردات مما زاد الضغط علي ميزان المدفوعات إلي حد العجز ، فضلا عن الضغوط التضخمية ، وتدهور سعر الصرف مما أدي إلي تخفيض العملة مرارا ، وتنامي السوق الحرة للنقد الأجنبي, التي تستأثر بأكثر من 85% من مدخرات المغتربين الأمر الذي قلل من مساهمة التحويلات في التنمية الاقتصادية للاقتصاد السوداني. ويرجع ذلك لعدة أسباب منها سعر الصرف غير الواقعي الذي يجعل سعر السوق الموازي أكثر جاذبية, ضعف الرقابة علي توظيف الودائع بالنقد الأجنبي أدت إلي إخفاق النظام المصرفي في سداد العديد من الالتزامات تجاه المودعين بالنقد الأجنبي. حيث ان 66.3% من العينة تري في ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي عنه في السوق الرسمي سبب لعدم التحويل عبر النظام المالي الرسمي, تليها السرعة في التسليم وتعقيد الإجراءات في النظام المصرفي بنسبة تزيد عن 40% من العينة.

4.نسبة كبيرة من السودانيين تقوم بالتحويل خارج النظام المالي(3.5 %) هي فقط من عينة الدراسة تقوم بالتحويل عبر النظام المالي الرسمي) نسبة لعدم الثقة في النظام المصرفي السوداني.خاصة فيما يتعلق بنوع وحجم عملة التحويل عند الاستلام والتي تتم بالعملة المحلية دائما, وبسعر اقل بكثير من سعر السوق الحرة . مما يؤكد عدم إمكانية الاعتماد علي التحويلات كمصدر للعملة في الأجل الطويل (علي الرغم من ان احد سياسات التشجيع هي التسليم بعملة الإيداع. إذ ان 62.4% من العينة تقوم بالتحويل عبر السوق السوداء 31% باليد مع الأصدقاء6.6% تستخدم قنوات أخري بينما فقط 3.5% يقومون بالتحويل عبر القنوات الرسمية).

5.عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة لجذب واستيعاب الفوائض المالية للسودانيين العاملين بالخارج واستخدامها في تطوير البني الهيكلية للاقتصاد السوداني, أو حتى لتوجيهها إلي القطاعات المستهدفة وتركز الجهد علي تطوير قوانين الاستثمار فقط الأمر الذي أدى إلي تحولها إلي قطاعات قد تكون ذات ربحية علي المستوى الشخصي للمهاجر ولكنها غير ذات أهمية للاقتصاد السوداني عامة وميزان المدفوعات خاصة .

التوصيات:

1. يجب عمل إحصائيات دقيقة لأعداد السودانيين العاملين بالخارج بالتعاون مع السفارات وجمعيات المغتربين السودانيين في الخارج ,حتى يتثني التقدير الدقيق لحجم التحويلات, وبالتالي تأثيرها علي متغيرات الاقتصاد . ووضع السياسات اللازمة لجذبها وتوجيهها لأغراض التنمية الاقتصادية ، وخاصة ميزان المدفوعات إذ انها تمثل تيار مالي متدفق.

2.الالتزام بالسياسات المعلنة من بنك السودان والعمل بها داخل النظام المصرفي ، إضافة إلي تبسيط الإجراءات ، وإعادة النظر في سياسة سعر الصرف المستخدمة في النظام المصرفي لضرورة اللحاق بأسعار السوق الأسود,لإعادة الثقة في النظام المصرفي.

3.وضع إستراتيجية واضحة ,لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج وتوجيهها للقطاعات ذات الأولوية الاقتصادية من خلال سياسات تحفيز مدروسة بدقة.

المراجع:

1. حافظ عمر محمد ، (2011م) ، تحويلات المهاجرين ودورها في الاقتصاد السوداني ، مجلة أفاق الهجرة ، العدد الرابع ، السنة الأولي .
2. خالد عبد المجيد لورد ، (2012م) ، الهجرة والتحويلات ، الدوافع ، المحددات ، المحفزات ، السودان في مقاربات اقليمية ودولية ، مجلة افاق الهجرة العدد التاسع ، السنه الثالثة .
3. صديق محمد احمد مضوي ، (2016م) ، تحويلات واستثمارات المهاجرين السودانيين– الحوافز والتارجح ، مجلة افاق الهجرة ، مركز دراسات الهجرة والتنمية ، جهز المغتربين ، العدد 16 ، السنة السادسة .
4. عثمان حسن عثمان ، (2012م) ، آليات تعزيز دور المغتربين في دعم الاقتصاد الوطني، جامعة إفريقيا العالمية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، المؤتمر العلمي السنوي الأول(السودان الواقع وأفاق المستقبل) .
5. عز الدين إبراهيم حسن ، (2011م) ، دور المغترب السوداني في دعم ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني, مجلة أفاق الهجرة مركز دراسات الهجرة والتنمية ، جهاز المغتربين, العدد السادس, السنة الثانية .
6. مستورة سهل جمعه سهل, (2011م) ، اثر الهجرة الخارجية علي التنمية الاقتصادية بالسودان – دراسة تطبيقية للفترة 1980 إلي 2009 ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري .
7. محمد الخشاني, محمد بن سعيد ، (2010م) ، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها علي التنمية في بلدان المشرق العربي الأربعة (سوريا ، لبنان، الاردن ، مصر)، الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) ، الجمعية الخيرية للدراسات و الأبحاث حول الهجرة .
8. محمد جبريل ، (2005م) ، تحويلات السودانيين العاملين في الخارج واثارها علي الاقتصاد السوداني ، رسالة ماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة النيلين .
9. محمد الحسن الخليفة ، (2011م) ، سياسات بنك السودان المركزى لتشجيع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة 2006 – 2011 ، بنك السودان المركزي ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء .
10. الجهاز المركزي للإحصاء ، السودان ، مؤشرات اقتصادية لاعوام مختلفة .